الدرس التطبيقي الأول في الخبر

الأستاذ علي زواري أحمد

أولا – تعريف الخبر

الخبر ما احتمل الصدق والكذب لذاته، قولنا ليدخل فيه الأخبار الواجبة الصدق، كأخبار الله وأخبار رسله، والواجبة الكذب كأخبار المتنبئين في دعوى النبوة، والبديهيات المقطوع بصدقها أو كذبها، فكل هذه إذا نظر إليها لذاتها دون اعتبارات أخرى احتملت أحد الأمرين.

أما إذا نظر فيها إلى خصوصية في المخبر، أو في الخبر تكون متعينة لأحدهما، وإن شئت قلت الخبر ما لا تتوقف تحقق مدلوله على النطق به نحو: الصدق فضيلة، وإنفاق المال في سبيل الخير محمود. وبضد هذين التعريفين الإنشاء.

صدق الخبر؛ لكل خبر تتلفظ به نسبتان:

1- نسبة تفهم من الخبر، ويدل عليها الكلام، وتسمى النسبة الكلامية.

2- نسبة أخرى تعرف من الخارج والواقع بقطع النظر عن الخبر، وتسمى بالنسبة الخارجية، فإن طابقت النسبة الكلامية النسبة الخارجية في الإيجاب أو في النفي كان الكلام صدقا، وإلا كان كذبا. مثلا إذا قلنا: "الشمس طالعة" وكانت هي في الواقع والخارج كذلك سمي الكلام صدقا، وإن لم تكن طالعة سمي الكلام كذبا، فصدق الخبر إذًا مطابقته الواقع والخارج، وكذبه عدمها.

تنبيه: ما تقدم من انحصار الخبر في الصادق والكاذب، ومن تعريف الصدق والكذب بما ذكر هو مذهب الجمهور الذي عليه المعول. ويرى إبراهيم النظام ومن تابعه أن صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر به، ولو كان خطأ غير مطابق للواقع، وكذبه عدمها، فإذا قال قائل: الشمس أصغر حجما من الأرض، معتقدا ذلك، كاد صدقا، وإذا قال: الشمس أكبر من الأرض، وكان غير معتقد ذلك، كان كذبا.

واحتج لذلك بوجهين:

1- أن من اعتقد أمرا فأخبر به، ثم ظهر خبره مخالفا للواقع فإنه يقال: ما كذب ولكنه أخطأ، كما روي أن عائشة قالت فيمن شأنه كذلك: ما كذب ولكنه وهم، ورد بأن المنفي تعمد

الكذب لا الكذب، بدليل تكذيبنا اليهودي إذا قال: الإسلام باطل، وتصديقنا إياه إذا قال: الإسلام حق.

2- قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾، فقد كذبهم في قولهم: إنك لرسول الله، وإن كان مطابقا للواقع؛ لأنهم لم يعتقدوه. وأجيب عن ذلك بوجوه.

أ- أن المعنى نشهد شهادة وافقت فيها قلوبنا ألسنتنا كما يرشد إلى ذلك التأكيد بأن واللام والجملة الاسمية في قولهم: إنك لرسول الله، فالتكذيب راجع إلى الشهادة باعتبار تضمنها خبرا كاذبا، وهو أنها من صميم القلب، وخلوص الاعتقاد.

ب- أن التكذيب متجه إلى تسمية إخبارهم شهادة؛ لأن الإخبار إذا خلا عن المواطأة للاعتقاد لم يكن شهادة في الحقيقة.

جـ- أن المراد لكاذبون في قولهم: إنك لرسول الله، لا في الواقع، بل في زعمهم واعتقادهم؛ لأنهم يعتقدون أنه غير مطابق للواقع، فيكون كذبا باعتبار اعتقادهم، وإن كان صادقا في الواقع والحقيقة، فكأنه قيل إنهم يزعمون أنهم كاذبون في هذا الخبر الصادق.

ويرى تلميذه الجاحظ أن الخبر غير منحصر في القسمين الصادق والكاذب، بل الأقسام الثلاثة: صادق وكاذب وواسطة بينهما؛ لأن الحكم إن طابق الواقع مع اعتقاد المخبر أنه مطابق فهو صدق، وإن لم يطابق الواقع مع اعتقاده أنه غير مطابق، فهو كذب، وغير هذين ليس بصدق ولا كذب.

وغير هذين: وهو أربعة أقسام: المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة، أو بدون الاعتقاد أصلا، وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة، أو بدون الاعتقاد أصلا.

واحتج لذلك بقوله تعالى: ﴿أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ﴾، فقد حصر المشركون إخبار النبي بالحشر والنشر في الافتراء، والإخبار حال الجنون على طريق منع الخلو والاجتماع معا. ولا شك أن إخباره حال الجنون ليس كذبا لجعلهم الافتراء (وهو الكذب) في مقابلته، ولا صدقا؛ لأنهم اعتقدوا عدم صدقه.

وقد رد هذا المعنى قولهم: "أم به جنة" أم لم يفتر فيكون مرادهم أن إخباره عليه السلام إما مخلفة قصدا أو مختلقة بلا قصد، فعبروا عن الأول بالافتراء وعن الثاني بوجود الجنة لاستلزامه (على طريق المجاز المرسل فقد أطلق اسم الملزوم وأراد اللازم) عدم الافتراء، وعلى هذا يكون حصر الإخبار في الافتراء وعدمه من قبيل حصر الكذب في نوعية العمد وغيره لا حصر الخبر مطلقا.

ثانيا – تأليف الجمل

لكل جملة ركنان أساسيان لا بد منهما في تكوينهما "وهما المسند إليه" وهو المبتدأ ونحوه "والمسند" الخبر ونحوه،

– مسندًا: ويُسمى محكومًا به، أو مُخبرًا به.

– مسندًا إليه: ويُسمى محكومًا عليه، أو مُخبرًا عنه.

– وأما النسبة التي بينهما فتُدْعَى إسنادًا.

وما زاد عليهما من مفعول وحال وتمييز فهو قيد زائد إلا صلة الموصول والمضاف إليه.

يعني أن ما زاد على ركني الجملة (المسند والمسند إليه) من مكملات الجملة زيادة في تكوين الجملة لا ركن أو جزء أساس منها، كالمفاعيل والحال والتمييز والجار والمجرور ... إلا صلة الموصول والمضاف إليه، فهما كالجزء مما قبلهما ولا يعدان شيئا منفصلا، فالمضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، والصلة من تمام الموصول.

ومواضع المسند هي:

– خبر المبتدأ، نحو: «قادر» من قولك: الله قادر.

– الفعل التام، نحو: «حضر» من قولك: حضر الأمير.

– اسم الفعل، نحو: «هيهات – وَوَيْ – وآمين.

– المبتدأ الوصف المستغني عن الخبر بمرفوعه، نحو: «عارف» من قولك: أعارف أخوك قدر الإنصاف.

– أخبار النَّواسخ «كان ونظائرها، وإن ونظائرها.

– المفعول الثاني لظن وأخواتها.

– المفعول الثالث لأرى وأخواتها.

– المصدر النائب عن فعل الأمر، نحو: «سعيًا في الخير.

ومواضع المسند إليه هي:

– الفاعل «للفعل التام أو شبهه» نحو: «فؤاد، وأبوه» من قولك: حضر فؤادٌ العالم أبوه.

– وأسماء النواسخ «كان وأخواتها، وإن وأخواتها» نحو: «المطر» من قولك: كان المطر غزيرًا، ونحو: إنَّ المطر غزير.

– والمبتدأ الذي له خبر، نحو: «العلم» من قولك: العلم نافع.

– والمفعول الأول لظن وأخواتها.

– والمفعول الثاني لأرى وأخواتها.

– ونائب الفاعل؛ كقوله تعالى: وَوُضِعَ الْكِتَابُ.

ثم إن المسند والمسند إليه يتنوَّعان إلى أقسام:

– إما أن يكونا كلمتين حقيقة، كما ترى في الأمثلة السالفة.

– وإما أن يكونا كلمتين حكمًا، نحو: «لا إله إلا الله ينجو قائلها من النار» أي: «توحيد الإله نجاةٌ من النار.

– وإما أن يكون المسند إليه كلمة حكمًا، والمسند كلمة حقيقة، نحو: «تسمع بالمعيديِّ خير من أن تراه»؛ أي: «سماعك بالمُعَيْدِيِّ خير من رؤيته.

– وإما بالعكس، نحو: «الأمير قَرُبَ قُدومُه» أي: الأمير «قريب قدومه» ويُسمى المسند والمسند إليه: ركني الجملة.

وكل ما عداهما يُعتبر قيدًا زائدًا عليها كما سبق الكلام عليه.

ثالثا – الغرض من إلقاء الخبر

الأصل في الخبر أن يلقى لأحد غرضين:

1 – إفادة المخاطب الحكم الذي تضمنته الجملة، ويسمى ذلك فائدة الخبر، نحو: حروب المستقبل جوية.

2 – إفادة المخاطب أن المتكلم عالم بهذا الحكم، ويسمى ذلك لازم الفائدة، كما تقول لشخص أخفى عليك سفره فعلمته من طريق آخر: أنت سافرت أمس.

وربما لا يقصد من إلقاء الخبر أحد ذينك الغرضين، بل يلقى لأغراض أخرى تستفاد من سياق الكلام، أهمها:

أ– إظهار الأسف والحسرة على فائت نحو:

ذهب الذين يعاش في أكنافهم ... وبقيت في خلف كجلد الأجرب

ب– إظهار الضعف نحو:

فقد كنت عدتي التي أسطو بها ... ويدي إذا اشتد الزمان وساعدي

جـ– الاسترحام والاستعطاف نحو:

رب إني لا أستطيع اصطبارا ... فاعف عني يا من يقيل العثارا

د– التوبيخ كما تقول للطالب المهمل الذي رسب في الامتحان: "أنت رسبت في الامتحان".

هـ- إظهار الفرح، كما يقول من نجح في الامتحان لمن يعرف ذلك: "فزت في الامتحان".

و- التنشيط وتحريك الهمة لنيل ما يلزم تحصيله نحو: الناس يشكرون المحسن.

ز- التذكير بما بين المراتب من التفاوت نحو: لا يستوي كسلان ونشيط.

ح- الوعظ والإرشاد نحو: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾.

رابعا: في طريق إلقاء الخبر

من مزايا اللغة العربية دقة التعبير واختلاف الأساليب، بتنوع الأغراض والمقاصد، فمن الخطل عند ذوي المعرفة البسط والإطناب، إذا لم تكن الحاجة ماسة إليه، والإيجاز حيث تطلب الزيادة، وقد خفيت هذه الدقائق على الخاصة بلغة العامة، ويرشد إلى ذلك ما رواه الثقات من أن المتفلسف الكندي ركب إلى أبي العباس المبرد، وقال له: إني لأجد في كلام العرب حشوا، فقال أبو العباس: في أي موضع وجدت ذلك؟ فقال: أجد العرب يقولون: عبد الله قائم، ويقولون أن عبد الله قائم، ثم يقولون إن عبد الله لقائم، فالألفاظ متكررة والمعنى واحد. فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فالأول إخباره عن قيامه، والثاني جواب عن سؤال سائل، والثالث جواب عن إنكار منكر قيامه، فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني، فما أحار المتفلسف جوابا.

ومن هذا تعلم أن العرب لاحظت أن يكون الكلام بمقدار الحاجة لا زائدا عليها، وإلا كان عبثا، ولا ناقصا وإلا أخل بالغرض، وهو الإفصاح والبيان، وتعلم أيضا أن المخاطب لا يخلو من أن يكون واحدا من ثلاثة:

1- خالي الذهن من الحكم، ومن التردد فيه فيلقى إليه الكلام ساذجا غفلا من أدوات التوكيد التي سترد عليك، ويسمى هذا الضرب ابتدائيا، نحو: محمد سافر.

2- المتردد في ثبوت الحكم وعدمه بألا يترجح عنده هذا على ذلك، وحينئذ يحسن تقوية الحكم بمؤكد ليزيل ذلك التردد، ويسمى هذا الضرب طلبيا.

ويرى عبد القاهر أنه إنما يحسن التوكيد إذا كان المخاطب ظن على خلاف حكمك، وله تشوف إلى الوقوف على الحقيقة، فيحسن تقوية الحكم له بأن ونحوها ليتمكن المعنى المراد في نفسه ويطرح الخلاف وراء ظهره.

ثم قال: ومن ثم يحسن موقع إن إذا كان الخبر بأمر يبعد في الظن مثله؛ لأن العادة جرت بخلافه كقول أبي نواس:

عليك باليأس من الناس ... إن غنى نفسك في اليأس

لما كان في مجرى العرف والعادة ألا يدع الناس الطمع والرجاء ويحملوا أنفسهم على اليأس ويجعلوا فيه الغنى كما ادعى، أكده بأن.

3- المنكر للحكم، وهذا يجب أن يؤكد له الكلام بقدر إنكاره، قوة وضعفا، ذاك أن المتكلم أحوج ما يكون إلى الزيادة في تثبيت خبره إذا كان هناك من ينكره ويدفع صحته، فهو حينئذ يبالغ في تأكيده حتى يزيل إنكاره، يدل على ذلك ما قصه الله تعالى علينا حكاية عن رسل عيسى عليه السلام حين بعثهم إلى أهل أنطاكية فكذبوهم فقالوا لهم في المرة الأولى: ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ﴾ وفي الثانية: ﴿رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ فأكدوا لهم أولا بأن واسمية الجملة، وثانيا بالقسم "إذ ربنا يعلم في حكم، علم الله وشهد الله" وأن اللام والجملة الاسمية لما رأوا من شديد إنكارهم، ويسمى هذا الضرب إنكاريا. واعتبارات النفي كاعتبارات الإثبات فيجرد عن المؤكدات في الابتدائي ويقوى بموكد استحسانا في الطلبي، ويجب التوكيد في الإنكاري.

والجري على هذا المنهج والسير على تلك الطريق في الأضرب الثلاثة يسمى: إخراج الكلام على مقتضى الظاهر.

وقد يلاحظ المتكلم اعتبارات أخرى خفية، فيخرج كلامه على اعتبارها، ويسمى ذلك إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، ولذلك صور كثيرة، منها:

1- أن ينزل غير السائل منزلة السائل، فيؤكد له الكلام إذا تقدم ما يشير إلى حكم الخبر فتستشرف نفسه وتتطلع إليه استشراف الطالب المتردد، وذلك كثير في القرآن الكريم وكلام العرب، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ﴾ فحين تقدم قوله: واصنع الفلك بأعيننا، وقوله: ولا تخاطبني، صار المقام مقام تردد بأن القوم هل حكم عليهم بالإغراق؟ فقيل: إنهم مغرقون، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾، فإن أمرهم بالتقوى يشير إلى جنس الخبر الآتي بعده وأن هناك أهوالا تؤمن التقوى من فزعها في ذلك اليوم، فكان المقام مقام تردد في أنه هل هناك أمامهم أمر مهم يقع لهم إن لم يتقوا، فقيل إن زلزلة إلخ، وهكذا يقال فيما بعده. وقوله: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾.

وقول بعض العرب:

فغنها وهي لك الفداء ... إن غناء الإبل الحداء

وقول بشار:

بكرا صاحبي قبل الهجير ... إن ذاك النجاح في التكبير

2- أن ينزل من لا ينكر الخبر منزلة من ينكره تهكما به إذا لاح عليه شيء من أمارات الإنكار كقول حجل بن نضلة القيسي، وهو من أولاد عم شقيق:

جاء شقيق عارضا رمحه ... إن بني عمك فيهم رماح

فمجيء شقيق هكذا مدلا بنفسه معجبا بشجاعته، واضعا رمحه عرضا – بأن يجعل الرمح على فخذيه وهو راكب بحيث يكون عرضه جهة العدو- دليل على صلفه وزهوه ببسالته، واعتقاده أنه لن يجد مقاوما من بني عمه، حتى كأنهم عزل ليس معهم ما يدافعون به، ومن ثم نزله منزلة المنكر، وخاطبه بالشطر الثاني خطاب التفات بعد غيبة، تهكما به، ورميا له بالنزق، وخرق الرأي.

3- أن يجعل المنكر كأنهم غير منكر، فلا يعتد بإنكاره؛ لأن أمامه من الدلائل الساطعة والبراهين القاطعة، ما فيه مقنع له لو أزال تلك الغشاوة عن عينيه والتفت إلى ما يحيط به، وعليه قوله تعالى خطابا لمنكري الوحدانية: ﴿وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ إذ العقل قاض بأن تعدد الآلهة يقتضي تخالف أفعالهم لاختلاف علومهم وإرادتهم، وكل منهم له التصرف في السموات والأرض، والقدرة على إيجاد الممكنات فتتضارت أفعالهم ويفسد نظام الكون، والمشاهد أنه على أتم نظام، فهو الواحد لا شريك له.

4- أن ينزل العالم بالفائدة ولازمها منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم "وهل العمل به" كما تقول لمن يسيء إلى أبيه ويقسو عليه: هذا أبوك فأحسن إليه. فكأنك تقول له: إن هذه المعاملة لتدل على أنك تجهل أبوته لك.

وهذا كله اعتبارات الإثبات، وقس عليه اعتبارات النفي كقولك: ليس زيد منطلقا وبمنطلق، ووالله ليس على المنطلق، وهكذا.

تنبيهات:

1- التوكيد تمكين الشيء في النفس وتقويته، لإزالة الشكوك وإماطة الشبهات عما أنت بصدد الإخبار عنه، والمراد به في هذا الباب تأكيد الحكم، لا تأكيد المسند إليه، ولا تأكيد المسند، فلو قلت: علي نفسه قائم، أو جاء علي، لا يكون مما نحن فيه.

2- التوكيد في الجمل الاسمية يكون بأن، أو بأن واللام، أو بأن واللام والقسم كما عرفت، وفي الجمل الفعلية يكون بقد، أو بقد والقسم، كقول العباس بن مرداس:

لقد عظم البعير بغير لب ... فلن يستغن بالعظم البعير

3- المؤكدات المشهورة هي: إن، أن، لام الابتداء، نونا التوكيد، القسم، أما الشرطية، أحرف التنبيه، أحرف الزيادة، ضمير الفصل، تقديم الفاعل في المعنى، نحو: محمد يقوم، السين وسوف الداخلتان على فعل دال على وعد، أو وعيد، نحو: سأمنح المجتهد جائزة، وسأعاقب المسيء، قد التي للتحقيق، تكرير النفي، إنما.

4- الخطاب بالجملة الاسمية وحدها آكد من الخطاب بالجلمة الفعلية، فإذا أريد مجرد الإخبار فقط أتى بالفعلية، وإن أريد التأكيد فبالاسمية وحدها، أو بها مع إن أو بهما وباللام ثم بالثلاثة والقسم.

هذا والتأكيد كما يأتي في الخبر يأتي في الإنشاء كقول الشاعر:

هلا تمنن بوعد غير مخلفة ... كما عهدتك في أيام ذي سلم

ولكنه لا يكون فيه لدفع التردد، أو الإنكار، لكن لدلالته على استبعاد الحكم من المخبر، كما في قوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنَّ قَوْمِي كَذَّبُونِ﴾.

5- من فوائد إن غير التوكيد:

أ- ربط الجملة بما قبلها، كما تقدم في قوله: إن غناء الإبل الحداء، فلو أسقطت إن، لم يقل إلا بالفاء، فيقال: فغناء الإبل الحداء.

ب- تهيئة النكرة وصلاحيتها؛ لأن تكون مسندا إليه كقوله:

إن دهرا يلف شملي بسعدي ... لزمان يهم بالإحسان

جـ- غناؤها عن الخبر في بعض المواضع كقولهم: إن مالا، وإن ولدا، وإن عددا يريدون إن لهم مالا، وإن لهم عددا، وعليه قول الأعشى:

إن محلا وإن مرتحلا ... وإن في السفر إذ مضوا مهلا

تقدير المحذوف إن لنا في الدنيا محلا، ولنا عنها إلى الآخرة مرتحلا.

د- الدلالة على أن الظن كان من المتكلم في الذي كان أنه لا يكون كقولك للشيء هو بمرأى ومسمع من المخاطب: إنه كان من الأمر ما ترى، وأحسنت إلى فلان ثم إنه جعل جزائي ما ترى، وعليه قوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾. ﴿رَبِّ إِنَّ قَوْمِي كَذَّبُونِ﴾. قاله عبد القاهر في "دلائل الإعجاز".

هـ- أن لضمير الشأن معها حسنا لا يكون بدونها، نحو: أنه من يتق ويصبر. أنه من يعمل سوءا يجز به. أنه لا يفلح الكافرون.

خامسا – الجملة الاسمية والفعلية

مما تمس الحاجة إلى معرفته، الفرق بين الجملة الاسمية والفعلية في الاستعمال، لوعورة المسلك ودقة الصنع، إذ قلما يفطن له الفصحاء ذوو الدراية في المنطق، وبيان ذلك أن الجملة قسمان:

1- اسمية وتفيد بأصل وضعها ثبوت الحكم فحسب، بلا نظر إلى تجدد ولا استمرار، فلا يستفاد من قولنا: علي مسافر، سوى ثبوت السفر فعلا لعلي دون نظر إلى تجدد ولا حدوث، فالمعنى فيه شبيه بالمعنى في قولنا: محمد طويل ومحمود قصير، فكما لا يقصدها هنا إلى أن يجعل الطول والقصر يتجدد ويحدث، بل يقصد إيجابهما وثبوتهما فقط، كذلك لا يتعرض في قولنا: علي مسافر لأكثر من إثبات السفر فعلا لعلي.

ولكن قد تحف بها قرائن أخرى تستفاد من سياق الكلام، كأن يكون في معرض مدح أو ذم أو حكمة، أو نحو ذلك، فتفيد لدوام والاستمرار حينئذ، وعليه قول النضر بن جويرية يتمدح بالغنى والكرم:

لا يألف الدرهم المضروب صرتنا ... لكن يمر عليها وهو منطلق

الصرة: يراد بها كيس الدراهم.

فهو يريد أن دراهمهم دائمة الانطلاق تمرق من الكيس مروق السهام من قسيها لتوزع على المعوزين وأرباب الحاجات، كما يرشد إلى ذلك ما قبله:

إنا إذا اجتمعت يوما دراهمنا ... ظلت إلى طرق المعروف تستبق

ونظيره قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾، فسياق الحديث في معرض المدح دال على إفادة الاستمرار والدوام.

2- فعلية، وتدل بأصل وضعها على التجدد في زمن معين مع الاختصار، فلا يستفاد من نحو: طلعت الشمس، إلا إثبات الطلوع فعلا للشمس في زمن مضى.

تفسير هذا أن الفعل يدل على أحد الأزمنة الثلاثة بذاته لا بقرينة خارجة عنه – أما احتياج الفعل المضارع إلى قرينة في تعيين الحال أو الاستقبال فهو تعيين للمراد لا تعيين للزمن؛ لأنه دال عليه بالوضع – وهذا الزمن الذي هو أحد مدلوليه "مدلوله الثاني الحدث" لا تجتمع أجزاؤه في الخارج، بل تتصرم وتنقضي شيئا فشيئا، ومن ثم كان الفعل مع إفادته الزمن يفيد أيضا تجدد الحدث وحصوله بعد أن لم يكن، بخلاف الاسم، فإنه إنما يدل على الزمن المعين بقرينة أخرى، كأن يقال: أمس أو الآن أو غدا.

وقد تفيد الاستمرار التجددي شيئا فشيئا بمعونة القرائن إذا كان الفعل مضارعا، ومن البين في ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ﴾، فالقصد الدلالة على حدوث التسبيح من الجبال آنا إثر آن، وحالا بعد حال. ونحوه قول طريف بن تميم العنبري يتمدح بجرأته وشجاعته:

أوكلما وردت عكاظ قبيلة ... بعثوا إلى عريفهم يتوسم

عكاظ أكبر الأسواق العربية التي كانت من أسباب تهذيب اللغة، وفيها كانوا يجتمعون للتفاخر وللتنافر ليلا ولتصريف المتاجر نهارا.

إذ يريد أن كل قبيلة ترد سوق عكاظ تبعث عريفها ليتفرس في وجوه القوم مرة بعد أخرى، ويتوسمها وقتا بعد وقت، لعله يهتدي إلى معرفتي. وقول المتنبي:

تدبر شرق الأرض والغرب كفه ... وليس لها يوما عن الجود شاغل

فقرينة المدح تدل على أن تدبير الملك ديدنه وحاله المستمرة التي لا يحيد عنها.

تنبيهات:

1- الجملة الاسمية إنما تفيد الدوام والثبات بقرينة المقام إذا كان خبرها مفردا أو جملة اسمية، نحو: محمد كريم، علي أبوه جواد. أما إذا كان خبرها فعلية فإنها تفيد التجدد.

2- المسند تارة يكون مفردا فعلا كان أو اسما، وطورا يكون ظرفا للاختصار، نحو: البركة في البكور. وحينا يكون جملة للأسباب الآتية:

أ- إذا قصد تقوية الحكم بتكرير الإسناد، نحو قول المتنبي:

والله يسعد كل يوم جده ... ويزيد من أعدائه في آله

ب- إذا قصد قصر الحكم وتخصصه بالمسند، نحو: أنا سعيت في حاجتك، أي: لا غيري.

جـ- إذا كان سببيا أي: جملة معلقة على مبتدأ بعائد لا يكون مسندا إليه في تلك الجملة، نحو: محمد أخوه نبيه، إبراهيم نجح ابنه.